بالقياس اليه لاينافي كثرة المعنى المدلول ولا يشتبه ان منشاء العلمية والتواطؤ والتشكيك وحدة
المعنى لا تعدده بخلاف النقل والاشتراك والحقيقية والمجازية فان منشاء هذه الامور الثلاثة
تعدد المعنى لا وحدته بعد ذلكن بقي شيء وهو انه يلزم اذا عبر اللفظ بالقياس الى المعنى المجازي
المشخص يكون علما في عرف النحاة وليس كذلك وقوله يسمى علما في عرف النحاة انما يصح على قول من
ذهب الى ان المضمرات والمبهمات كلها كليات واما على قول من ذهب الى ان المضمر المتكلم والمخاطب وبعض
الضماير الغائبة وجميع الاشارات جزئيات حقيقية فلا لان المضمرات واسماء الاشارات لا يسمى
علما في عرف النحاة ولما كان عبارة المص وهو قوله فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما موهما لكون
تلك التسمية من اصطلاحات القوم ازال المحشي هذا الوهم وقال يسمى علما في عرف النحاة وجزئيا حقيقيا
في عرف المنطقيين فكان المص ذهل من ان تلك التسمية ليست من اصطلاحات القوم فذكرها
في هذا المقام مقتصرا عليها وهو بصدد بيان اصطلاحات القوم قوله جعل هذه القسمة مخصوصة
بالاسم لان انقسام اللفظ اه اراد بما ذكره في وجه التخصيص ان معنى الكلمة والاداة على وجه يكون
معناهما ليس متصفا بالكلية والجزئية اصلا فممنوع وعدم استقلال معناهما من حيث معناهما
بالملاحظة لا يقتضي ذلك وان اراد به انه معناهما لا يتصف بشيء منهما اتصافا ناميا على الوصف
وحاصله انه لا يوصف بشيء منهما فيتصف به كما يدل عليه قوله قدس سره فظهر ان معنى الاسم
من حيث معناه يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة والاداة
من حيث هو معناهما فلا يصلح بشيء من ذلك اصلا فمسلم لكن لا يجدي نفعا لان التقسيم
لا يقتضي ملاحظة معنى المقسم على وجه يكون هو على ذلك الوجه متعينا لكل اتصف بتلك الملاحظة

معناه

معناه بل يكفي ملاحظته بوجه اجمالي يكون هو مع قطع النظر عن كونه ملحوظا بتلك الملاحظة
معناه كما يكفي للحكم على معنى من انه غير مستقل بالملاحظة ملاحظته بل يتبعهم من لفظه معنى من
هو انه بتلك الملاحظة ليس معناه وانما هو معناه مع قطع النظر عن هذه الملاحظة والحاصل
ان الملحوظ يجب ان يكون معنى للحرف لا ما هو مرآة للملاحظة فما ذكره قدس سره منقول
وبهذا الاعتبار لا يكون معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم ليس بنافع في وجه التخصيص بعض
معانيه فلو جعل التقسيم اللفظ المفرد يلزم من تقسيمه على الوجه المذكور ان يكون الحرف في عرف
النحاة بالنسبة الى معناه الشخص مسمى بالعلم وليس كذلك وله وجه اخر وهو ان نظر
المنطقي مقصور على الكليات المعتبرة وضعا المعنى الاسم اذ هي المعتبرة في الجنس والفصل والخاصة
والعرض العام المركب منها المعرف وذكر الجزئي والتعرض له استطراد اذ وانما باعتبارها
من تتمة تعريف الكلي وموجب لمزيد انضاحه فيكون له مزيد اهتمام بها فلعله انما اعتبر القسمة
على وجه يكون مخرجة بهذا النوع من الكلي فقط اظهارا للاهتمام التام بهذا النوع من الكلي كان
ما عداه من الكلي ليس بكلي قال الشارح وان لم يتشخص ذلك المعنى فصلح لان يقال انه يحمل ايجابا
على كثيرين والعطف للتفسير فهو الاسم الموضوع بازائه الكلي اي مسمى به والكثيرون لو اراده انه
افراد معناه ولما ذكره توطئة لقوله فلا يخلوا اما ان يكون حصوله في افراده الذهنية والخارجية
ان كان له افراد خارجية والمراد بها افراده بحسب نفس الامر لا بمجرد فرض العقل والمراد
بالسوية عدم التفاوت باحد الوجوه المعتبرة في التشكيك وسيعرفها هناك انشاء الله تع
وقوله فصدق تفسير لقوله حصوله والمراد بالصدق هنا الصدق والحمل الايجابي لا الصدق

بالفعل

Copyright © King Saud University